

الأزمة الأخرى

هذه هي المرة الرابعة التي أقف فيها أمامكم بصفتي رئيس مجموعة البنك الدولي. أود في البداية أن أعبر عن تقديري لرئيس اجتماعاتنا وولفغانغ روتنستورفر، ولزميلي وصديقي ميشيل كامديسو للشراكة التي تمتعنا بها خلال العام المنصرم.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي أنجزه الصندوق خلال عام اتسم باضطراب بالغ وأن أعرب عن التقدير للاسهام الذي قدمه ميشيل وزملاؤه في سياق التصدي لمشاكل بالغة الصعوبة في وقت بالغ الصعوبة. ونحن جميعا ندرك أننا نجتمع في ظل شبح أزمة عالمية. وقد جننا الى هنا لنبذل جهدا موحدًا لحماية الرفاهة المشتركة، ولنستمع الى أفكار من كل الجهات، ولنمدّ يد التعاون للأصدقاء والمنتقدين على السواء لايجاد حلول جديدة. وعلينا أن نعتنق الأفكار الجريئة.

سيدي الرئيس، أقف أمامكم اليوم في ظل ظروف مختلفة تماما عن الظروف التي كانت سائدة في العام الماضي.

قبل اثني عشر شهرا، كنا نعلن عن انتاج عالمي نما بنسبة ٥٦ في المائة - وهو أعلى معدل في خلال ٢٠ عاما. قبل اثني عشر شهرا، كانت منطقة شرق آسيا تتهاوى، ولكن لم يكن أحد يتنبأ بدرجة هذا الترددي. قبل اثني عشر شهرا، كانت منطقة جنوب آسيا، موطن ٣٥ في المائة من فقراء العالم، لا تزال خالية من الأسلحة النووية، وبدا أنها توشك على التمتع بسنوات عديدة مقبلة من النمو الذي يبلغ ٦ في المائة، وربما أكثر. قبل اثني عشر شهرا، كانت البلدان النامية كمجموعة تسير على الطريق نحو تحقيق معدل نمو قوي على مدى السنوات العشر القادمة. قبل اثني عشر شهرا، كان هناك تفاؤل بشأن روسيا وفريقها الاصلاحى القوي.

ثم حل عام من الاضطراب والعذاب.

في شرق آسيا، حيث تشير التقديرات الى أن أكثر من ٢٠ مليون شخص سقطوا ثانية في وهدة الفقر في العام الماضي، وحيث يحتمل على أحسن الفروض أن يكون النمو متعثرا وغير مستقر لعدة سنوات قادمة. في روسيا، التي تعصف بها الأزمة الاقتصادية والسياسية - والحائرة بين عالمين، ونظامين، ولا تشعر بالارتياح في ظل أي منهما. في اليابان، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد

عالمي، والتي تعتبر بالغة الأهمية لانتعاش منطقة شرق آسيا، والتي تلتزم حكومتها بالاصلاح الاقتصادي، والتي لا تزال مع ذلك تعاني من الانكماش الاقتصادي، وماله من آثار عميقة ليس على آسيا فحسب بل على العالم بأسره. تجارب الأسلحة النووية في الهند وباكستان. التهديد بالحرب في إريتريا وإثيوبيا. القنابل التي فجرها ارهابيون في كينيا وتنزانيا.

وتفاقت كل هذه المشاكل بفعل آثار ظاهرة El-Nino الجوية - التي كانت أسوأ ما حدث على مر التاريخ - والتي كان الفقراء أكثر من تعرض لأقصى ضرباتها المدمرة. في بنغلاديش، حيث ظلت مياه الفيضانات تغمر ثلثي السكان لأكثر من شهرين، مما سبب نكسة في العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في الآونة الأخيرة. وفي الصين، حيث غمرت مياه الفيضانات منطقة نهر يانغتسي، وتوفي ما يقدر بحوالي ٣٥٠٠ شخص، ودمر حوالي ٥ ملايين مسكن، وشرد حوالي ٢٠٠ مليون شخص.

سيدي الرئيس، لقد تحدثت في الماضي عن صور باعثة على الأمل - تتراوح بين أناس يعيشون في الأحياء الفقيرة في مدن البرازيل وأناس يعيشون في قرى الأرياف الأوغندية، وبين أناس يعيشون في هضبة لوس في الصين، وبين مئات الآلاف من النساء اللاتي يستعدن كرامتهن من خلال الحصول على الائتمان الصغير. وأناس منحوا أسباب القوة للتحكم في مصائرهم.

ولكن لدى اليوم ذكريات أخرى. صور قائمة صارخة، توحى باليأس، وفقدان الأمل، والتدهور. لأناس كان الأمل يحدهم يوما، ولكنهم لم يعودوا يملكون هذا الأمل.

صورة تلك الأم في مينداناو وهي تمنع طفلها من الذهاب الى المدرسة، وقد أفرعها شبح الخوف من عدم رجوعه اليها.

صورة تلك الأسرة في كوريا التي تمتلك مصنعا متوسط الحجم للمعادن الخردة، وقد أصابها الفقر والعوز لانعدام الائتمان. صورة ذلك الأب في جاكرتا، وهو يدفع لأحد المرابين فائدة تبلغ ثلاثة أمثال ما يمكن أن يكسبه في ذلك اليوم، وبذلك يتردي أكثر وأكثر في وهدة الديون، ولا يعرف على الاطلاق كيف يمكنه أن يحرر نفسه منها. صورة ذلك الطفل في بانكوك، الذي حكم عليه الآن بأن يجب الشوارع بحثا عن الرزق، ولم يعد طفلا على الاطلاق.

اليوم، ونحن نتحدث عن الأزمة المالية: سقط ١٧ مليون اندونيسي مرة أخرى في وهدة الفقر؛ وفي مختلف بلدان المنطقة، لن يعود الآن مليون طفل الى مدارسهم.

اليوم، ونحن نتحدث عن الأزمة المالية - أصبح الآن ما يقدر بنسبة ٤٠ في المائة من الشعب الروسي يعيشون في أوضاع الفقر.

اليوم، ونحن نتحدث عن الأزمة المالية، يعيش ١٣ر١ بليون نسمة في مختلف أنحاء العالم على أقل من دولار واحد يوميا؛ ويعيش ٣ بلايين نسمة على أقل من دولارين يوميا؛ ولا يحصل ٣ر١ بليون نسمة على مياه نظيفة؛ ولا يحصل ٣ بلايين نسمة على خدمات الصرف الصحي، ولا يحصل ٢ بليون نسمة على الكهرباء.

نحن نتحدث عن الأزمة المالية بينما المعاناة الانسانية من الفقر تحيط بنا في كل مكان، في جاكرتا، في موسكو، في أفريقيا جنوب الصحراء، في الأحياء الفقيرة في الهند، وفي الأحياء الشعبية في مدن أمريكا اللاتينية.

سيدي الرئيس، يجب علينا أن نتصدى لهذه المعاناة الانسانية.

يجب علينا أن نمضي الى أبعد من مجرد تثبيت وتحقيق استقرار الأوضاع المالية. يجب علينا أن نعالج القضايا المتعلقة بالنمو المنصف على المدى الطويل الذي يتوقف عليه الازدهار والتقدم الانساني. يجب علينا أن نركز على التغييرات المؤسسية والهيكلية اللازمة لتحقيق الانتعاش والتنمية القابلة للاستمرار. يجب علينا أن نركز على القضايا الاجتماعية.

يجب أن نفعل كل ذلك. لأنه اذا لم تكن لدينا القدرة على التصدي لحالات الطوارئ الاجتماعية، واذا لم تكن لدينا خطط أطول أجلا لاقامة مؤسسات متينة، واذا لم نحقق قدرا أكبر من الانصاف والعدالة الاجتماعية، فلن يتحقق أي استقرار سياسي، وبدون الاستقرار السياسي لن يحقق أي مبلغ من المال يتم جمعه في اطار برامج مالية الاستقرار المالي المنشود.

ولذلك، وفي سياق التصدي للأزمة الراهنة، نركز في البنك الدولي على إعداد وتطبيق الاجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل اللازمة لتحقيق الانتعاش المتواصل.

نحن نعمل مع الحكومات على تحقيق الإصلاحات المالية والقضائية والتنظيمية، ووضع قوانين الافلاس، واعداد برامج مكافحة الفساد، وتنظيم وادارة الشركات - وكلها أمور بالغة الأهمية لاستعادة ثقة القطاع الخاص. وقبل أن تقع الأزمة، كنا قد عملنا بالفعل على تحقيق اصلاحات القطاع المالي في ٦٨ بلدا. وبناء على طلب الدول المساهمة في البنك، قمنا الآن بزيادة هذه القدرات بنسبة الثلث ونقوم الآن بتعزيز دورنا القيادي في مجال تنظيم وادارة الشركات.

وفي الجانب الاجتماعي، نقوم باعادة هيكلة حوافظنا القائمة لضمان التركيز الشديد على البرامج ذات الأولوية التي يمكن أن تصل بسرعة الى المجتمعات المحلية الفقيرة. نحن نعمل على ابقاء الأطفال في المدارس - على سبيل المثال في اندونيسيا حيث نساند برنامجا لتقديم منح دراسية لمليونين ونصف مليون طفل. ونخلق فرص العمل - في تايلند، من خلال انشاء صندوق اجتماعي جديد. ونضع أطرا للحماية الاجتماعية - في كوريا من خلال تقديم سلسلة من قروض التكييف الهيكلي. ونحاول في كافة أنحاء المنطقة المحافظة على توفر الامدادات الغذائية، ونسعى لضمان وصول الأدوية البالغة الأهمية الى المرضى. ونسعى لضمان استمرار برامج الرعاية الصحية والتعليم، وعدم الحاق أضرار بالبيئة. ونسعى لأن نمح الأولوية للناس.

سيدي الرئيس، لقد تعلمنا أن وضع خطط الاقتصاد الكلي الملائمة مع السياسات المالية والنقدية الفعالة أمر بالغ الأهمية من كل الجوانب، ولكن الخطط المالية وحدها ليست كافية.

لقد تعلمنا أننا عندما نطلب من الحكومات اتخاذ الخطوات المؤلمة اللازمة لتنظيم أوضاع اقتصاداتها، فاننا يمكن أن نخلق قدرا هائلا من التوتر. ان الناس، وليس الحكومات، هم الذين يشعرون بالألم.

حين نصح اختلالات الموازنة، يجب أن ندرك أن البرامج التي تبقي الأطفال في المدارس قد تضيع، وأن البرامج التي تضمن الرعاية الصحية لأشد الناس فقرا قد تضيع، وأن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تحقق دخلا لأصحابها وفرص العمل للكثيرين، قد تفقد الائتمان وتنهار.

لقد تعلمنا، سيدي الرئيس، أن هناك حاجة الى التوازن. يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل المالية والمؤسسية والاجتماعية معا. ويجب أن نتعلم اجراء نقاش لا تهيمن فيه الحسابات الرياضية

على مصير البشرية، وحيث الحاجة الى اجراء تغيير غالبا ما يكون جذريا يمكن أن توازن بحماية مصالح الفقراء. في هذه الحالة فقط يمكننا التوصل الى حلول قابلة للاستمرار. وفي هذه الحالة فقط سنجذب الى صفوفنا المجتمع المالي الدولي والمواطنين المحليين.

سيدي الرئيس، لقد كثر الحديث قبل هذه الاجتماعات وأثناءها عن نظام مالي عالمي جديد.

هذا الحديث يعكس شعورا متزايدا بوجود خطأ ما في نظام تتعرض فيه حتى البلدان التي اتبعت سياسات اقتصادية قوية على مدى عدة سنوات لضربات الأسواق المالية الدولية، ويتعرض فيه العمال داخل تلك البلدان للطرد من أعمالهم، ويتوقف فيه أطفالهم عن متابعة تعليمهم، وتتحطم فيه آمالهم وأحلامهم.

انني أعتقد أن مؤسساتنا الاقتصادية الدولية خدمتنا بصورة جيدة خلال الفترة التي تجاوزت نصف قرن منذ انشاء النظام الاقتصادي الجديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لا، انها لم تحل جميع مشاكلنا. ولكننا أفضل حالا بكثير مع وجودها مما كان يمكن أن يكون حالنا بدون وجودها.

ومع أنه لم يتم القضاء على الفقر تماما، فقد زادت الدخول. والثورة الخضراء قدمت الغذاء لملايين الناس الذين كان يمكن أن يتضوروا جوعا بدونها. وقد أمكن القضاء التام تقريبا على بعض الأوبئة مثل عمى الأنهار، وحققنا تقدما نحو القضاء على أمراض كثيرة أخرى.

وقد مر علينا أكثر من نصف قرن دون أن تحدث أزمة عالمية كبرى. وقد صمد هذا النظام أمام صدمات كبيرة، مثل الزيادات الهائلة في أسعار البترول. وخلال نصف القرن المذكور، تطورت تلك المؤسسات مع تطور الاقتصاد العالمي.

ولكن، سيدي الرئيس، لا يمكننا أن نتظاهر بأن كل شيء على ما يرام. لا يمكننا أن نغلق عيوننا أمام الحقيقة القائلة ان الأزمة كشفت مواطن ضعف وعيوبا يجب علينا معالجتها. يجب أن نكون جسورين، ولكن يجب أيضا أن نكون واقعيين. فنحن لن نتمكن من وضع نظام جديد في يومين، ولا حتى في أسبوعين. ولكن لا يسعنا أيضا أن نجتاز من جديد تجربة عقد ضائع كذلك الذي فقدته أمريكا اللاتينية في أعقاب أزمتها في أوائل الثمانينات. إذ ان أشياء كثيرة معرضة للخطر، انها أرواح أناس كثيرين...

ما يمكننا أن نفعله هنا والآن هو أنه يمكننا أن نحدد ما ينبغي عمله. يمكننا أن نتعرف على المشاكل. يمكننا أن نوضح أهدافنا. يمكننا أن نعمل على التوصل الى اتفاق في الرأي. ان المشاكل بالغة الضخامة، وعواقبها بالغة الأهمية، بحيث لا يمكننا أن نسترشد بالحلول السريعة التي طبقت في الماضي، أو البدع أو الأيديولوجيات السائدة اليوم. يجب علينا أن نقطع على أنفسنا التزاما جماعيا بأن نوحّد صفوفنا لنبني شيئا أفضل. واسمحوا لي بأن أقترح نهجا مستندا الى ثلاثة أعمدة:

العمود الأول يجب أن يكون الوقاية: لا بد أن نفهم أسباب الأزمات، وأن نعمل على انشاء هياكل اقتصادية تجعل حدوثها أقل تكرارا ووقوعها أقل حدة.

العمود الثاني يجب أن يكون التصدي: فمهما نجحنا في المهمة الأولى، لا بد من حدوث أزمات. ويجب علينا أن نضع وسائل أكثر فعالية للتصدي للأزمات، وسائل تتطلب تقاسما أفضل للأعباء، ووسائل لا تتطلب انزال مثل هذا القدر من الألم بالعمال وأصحاب مؤسسات الأعمال الصغيرة، والضحايا الأبرياء الآخرين.

العمود الثالث يجب أن يكون شبكات الأمان: فمهما نجحنا في وضع وسائل للتصدي تتسم بالانصاف والكفاءة - ومن الواضح أن أماننا شوطا طويلا قبل أن نحقق ذلك - فسيكون هناك ضحايا أبرياء. وسترتفع معدلات البطالة. ويجب علينا أن نعمل بصورة أفضل كثيرا لضمان حماية مثل هؤلاء الضحايا الأبرياء.

سيدي الرئيس، بناء على طلب وزراء المالية، نعمل على زيادة درجة التعاون بين البنك والصندوق. وقد طلب الينا الوزراء اعادة النظر في طريقة تقسيم العمل بيننا، وقد فعلنا ذلك بروح من الشراكة الحقيقية.

من الواضح أن دورينا مختلفان. فتفويض الصندوق يغطي الرقابة، والأمور المتعلقة بأسعار الصرف، وموازن المدفوعات، وسياسات تثبيت الأوضاع الاقتصادية بهدف تحقيق النمو، وما يرتبط بها من أدوات. أما تفويض البنك فيتعلق بتكوين وملاءمة برامج وأولويات التنمية، شاملة السياسات الهيكلية والقطاعية - ولذلك فانه يتحمل مسؤولية تفادي الأزمات، عن طريق بناء أساس سليم للتنمية.

في لحظة الأزمة هذه، حيث تنسحب أموال القطاع الخاص من الأسواق الناشئة، وحيث موارد صندوق النقد الدولي منهكة، وحيث المساندة المباشرة ضئيلة من البلدان الأكثر ثراء، ندرك التزامنا بأن نكون مقرضاً في أوقات التقلبات الدورية، ملتزماً بتقديم المساعدة حيثما تكون هناك حاجة إليها. ليس فقط في البلدان التي تعاني من الأزمة، ولكن بالنسبة للكثير من البلدان المتعاملة معنا والتي يعتبر سجل أدائها ممتازاً - ولكنها تفتقر إلى الموارد في ظل النقص الحالي في الأموال في الأسواق العالمية. نعم، يجب علينا أن نساعدنا حتى لا تصبح بلدانا تعاني من الأزمة.

نعم، يجب أن نتدخل سريعاً في البلدان التي تعاني من الأزمة لنضمن أن تترسخ على الفور جذور الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية والسياسية، وأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من البرنامج العام - وأن إجراءات التصدي للأزمة تعزز الانتعاش على المدى الطويل.

نعم، يجب أن نتدخل سريعاً بتقديم مساعدة اجتماعية طارئة.

ولكن دورنا مختلف عن دور الصندوق. إذ يمكن أن نكون مقرضاً في حالات الطوارئ، ولكننا لا يمكن أن نكون مقرضاً لتوفير السيولة. ونظراً لهيكلنا المالي، والحاجة إلى أن نظل في إطار الحدود الحصيفة للاقراض، فإن هناك مفاضلات لا يمكننا تجاهلها.

ولو اضطررنا إلى اقراض موارد كثيرة في موعد مبكر، فستقل الموارد المتاحة للاقراض لمهمتنا الانمائية طويلة الأجل، وستقل الموارد المتاحة للمؤسسة الدولية للتنمية، وستقل الموارد المتاحة لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون، وستقل أيضاً الموارد المتاحة للفقراء في البلدان التي تعاني من الأزمة. ولذلك فإن المطالب الجديدة منّا تستدعي تقييماً دقيقاً جداً للاحتياجات المحتملة من الموارد الجديدة. واليوم، بمساندة رأسمالنا ومواردنا الحالية ورأس المال الكبير الذي لم يطلب أدائه، فإننا نتمتع بوضع قوي جداً، ولكن بينما نتقدم إلى الأمام يجب أن نكون حريصين حتى لا يفرض نقص رأس المال قيوداً علينا.

ويجب أن نتذكر أيضاً أنه لا يمكن أن يصرف انتباهنا عن الحاجة الملحة لضمان أن تتوفر لدينا الموارد الكاملة لمساعدة أشد البلدان فقراً من خلال العملية الثانية عشرة لاعادة تمويل موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون. وينبغي أن يمثل ذلك أولوية في الأسابيع والأشهر القادمة.

سيدي الرئيس، حين ننظر الى وتيرة وعمق التغير العالمي على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، فاننا نشعر بالقلق - مثلما تشعرون جميعا في هذه القاعة - بشأن الدروس التي يجب أن نتعلمها من هذه التجارب. إننا - مثلكم جميعا - نتساءل عما يمكن أن نفعله بطريقة مختلفة في المستقبل سعيا وراء تجنب هذه التغيرات في الخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ما الذي لاحظناه؟

نرى في الاقتصاد العالمي اليوم أن البلدان يمكن أن تستثمر في التعليم والرعاية الصحية، ويمكن أن تضع أساسيات الاقتصاد الكلي، ويمكن أن تبني شبكات اتصالات سلكية ولاسلكية ومرافق بنية أساسية حديثة، يمكن أن تفعل كل ذلك، ولكن إذا لم يكن لديها نظام مالي فعال، وإذا لم يكن لديها اشراف تنظيمي كاف، ولم تكن لديها قوانين كافية للافلاس، ولم تكن لديها قوانين فعالة للمنافسة والتنظيم، ولم تكن لديها شفافية ومعايير محاسبية، فإن تنميتها تكون معرضة للخطر ولن تدوم.

نرى في الاقتصاد العالمي اليوم أن البلدان يمكن أن تتحرك نحو تطبيق نظام اقتصاد السوق، ويمكن أن تنفذ عمليات خصخصة، ويمكن أن تكسر المؤسسات الاحتكارية التابعة للدولة، ويمكن أن تخفض الدعم الحكومي، ولكن إذا لم تحارب الفساد وإذا لم تطبق نظاما جيدا للحكم وممارسة سلطة الادارة، وإذا لم تنشئ شبكات أمان اجتماعي، وإذا لم تحقق الاتفاق الاجتماعي والسياسي في الرأي على الاصلاح، وإذا لم تحشد تأييد شعوبها، فإن تنميتها تكون معرضة للخطر ولن تدوم.

نرى في الاقتصاد العالمي اليوم أن البلدان يمكن أن تجتذب رأس المال الخاص، ويمكن أن تبني نظاما مصرفيا وماليا، ويمكن أن تحقق النمو، ويمكن أن تستثمر في الأفراد - بعض أفرادها - ولكنها إذا همّشت الفقراء، وإذا همّشت النساء والأقليات من الشعوب الأصلية، وإذا لم تطبق سياسة الاشراك، فإن تنميتها تكون معرضة للخطر ولن تدوم.

نرى، سيدي الرئيس، في الاقتصاد العالمي أن ما يهم هو المجموع الكلي للتغيير في بلد ما.

ان التنمية لا تتعلق بالتكيف وحسب. ان التنمية لا تتعلق بوضع موازنات سليمة وبالإدارة المالية السليمة وحسب. ان التنمية لا تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية وحسب. ان التنمية لا تتعلق بالحلول التكنولوجية السريعة وحسب.

ان التنمية تتعلق بتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي - نعم، ولكنها تتعلق أيضا ببناء الطرق، ومنح الناس أسباب القوة، وصياغة القوانين، والاعتراف بدور المرأة، والقضاء على الفساد، وتعليم الفتيات، وبناء الأجهزة المصرفية، وحماية البيئة، وتحصين الأطفال ضد الأمراض.

ان التنمية تتعلق بوضع جميع المكونات في أماكنها - معا، وفي اتساق وانسجام.

ان الحاجة الى التنمية المتوازنة صحيحة بالنسبة لشرق آسيا وروسيا. وهي صحيحة بالنسبة لأفريقيا. وهي صحيحة بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وبالنسبة للشرق الأوسط، وبالنسبة للبلدان السائرة على طريق التحول الى اقتصاد السوق في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وبالنسبة للجزء الأوروبي من آسيا. انها صحيحة، سيدي الرئيس، بالنسبة لنا جميعا.

ان فكرة أن التنمية تتطلب مجموعة كلية من الجهود - أي برنامجا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا - ليست فكرة ثورية، ومع ذلك فالواقع أنها لم تكن النهج الذي نسير عليه في المجتمع الدولي.

مع أننا حققنا قدرا من النجاح الرائع على مدى السنوات العديدة في تنفيذ برامج أو مشروعات منفردة، فكثيرا ما غفلنا عن ربطها بالصورة العامة. وكثيرا ما كانت نظرتنا ضيقة أكثر من اللازم في فهمنا للتحويلات الاقتصادية المطلوبة - ومع التركيز على أرقام الاقتصاد الكلي، أو على الاصلاحات الرئيسية مثل الخصخصة، فقد تجاهلنا البنية المؤسسية الأساسية، التي بدونها لا يمكن أن يعمل الاقتصاد المستند الى نظام السوق. وبدلا من وجود حوافز لخلق الثروات، يمكن أن تكون هناك حوافز غير سليمة لإزالة الأصول.

وكثيرا ما ركزنا أكثر من اللازم على الجوانب الاقتصادية، دون فهم كاف للأوضاع الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية في المجتمع.

ولم نفكر بدرجة كافية في الهيكل العام اللازم في بلد ما لتمكينه من النمو بطريقة متكاملة في اطار نوع الاقتصاد الذي يختاره شعبه وقيادته. ولم نفكر بدرجة كافية في مواطن الضعف - أي أجزاء الاقتصاد التي يمكن أن تتسبب في انهيار مكوناته. أو في الاستمرارية - ماذا يلزم لجعل عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي تدوم وتستمر. وبدون ذلك، يمكن أن نبني نظاما ماليا دوليا جديدا، ولكن سيكون بمثابة بيت مبنى على الرمال.

سيدي الرئيس، أرجو أن تسمح لي باقتراح مفهوم قد يساعدنا في معالجة بعض هذه الاهتمامات.

لدى صندوق النقد الدولي إطار عام يستعرضه سنويا مع البلدان المتعاملة معه - إطار يستخدمه وزراء المالية - ونستخدمه جميعا - لتقييم أداء الاقتصاد الكلي لكل بلد.

واليوم، وفي أعقاب الأزمة، نحتاج الى إطار ثانٍ، إطار يعالج التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة للنمو الطويل الأجل، إطار يشمل المحاسبة البشرية والاجتماعية، ويعالج شؤون البيئة، ويعالج وضع المرأة، والتنمية الريفية، والشعوب الأصلية، والتقدم المتحقق في توفير البنية الأساسية، الخ.

ولذلك وضعنا أثناء مناقشاتنا في البنك ونجرب الآن نهجنا جديدا، نهجا لا يفرضه على البلدان المتعاملة معنا بل تضعه هي بمساعدتنا. نهجا من شأنه أن ينقلنا الى "أبعد من المشروعات"، لنفكر بدلا من ذلك وبصورة أشد صرامة فيما هو مطلوب لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بأوسع معانيها.

سيدي الرئيس، إننا نحتاج الى إطار إنمائي جديد.

ما الذي يمكن أن تتطلع اليه البلدان في مثل هذا الاطار الانمائي؟

أولا، سيحدد الاطار الأساسيات الضرورية لحسن نظام الحكم وممارسة سلطة الادارة - وهي الشفافية، والصوت المسموع، وتدفق المعلومات بحرية، والالتزام بمحاربة الفساد، ووجود جهاز خدمة مدنية جيد التدريب ويحصل أفراده على أجر مناسب.

ثانيا، سيحدد الاطار الأساسيات التنظيمية والمؤسسية الضرورية لاجاد اقتصاد عامل مستند الى نظام السوق - وهي وجود نظام قانوني وضرائبي يحمي من الأهواء، ويضمن حقوق الملكية، ويضمن تنفيذ العقود، وأن تكون هناك منافسة فعالة وعمليات منظمة وتتسم بالكفاءة لتسوية المنازعات القضائية وحالات الافلاس، ونظام مالي حديث وشفاف ويخضع لاشراف كاف، على أن يكون الاشراف خاليا من المحسوبية، مع تطبيق معايير محاسبية ومراجعة متعارف عليها دوليا بالنسبة للقطاع الخاص.

ثالثاً، يدعو اطارنا الى اتباع سياسات تشجع الاشراك - التعليم للجميع، لا سيما النساء والفتيات. والرعاية الصحية. والحماية الاجتماعية للمتطلين والمسنين وذوي العاهات. وتنمية الطفولة المبكرة. وعيادات للأمهات والأطفال تعلم طرق الرعاية الصحية والتربية.

رابعاً، يشرح اطارنا الخدمات ومرافق البنية الأساسية العامة الضرورية للاتصالات والنقل. والطرق الريفية والرئيسية. والسياسات المؤدية الى ايجاد مدن ومناطق حضرية نامية يمكن العيش فيها حتى يمكن معالجة المشاكل على جناح السرعة - وليس بعد مرور ٢٥ عاما على تحولها الى مشاكل هائلة. والى جانب وضع استراتيجية حضرية، يجب وضع برنامج لتنمية المناطق الريفية لا يقدم الخدمات الزراعية فحسب، بل أيضا القدرة على التسويق والتمويل ونقل المعارف والخبرات.

خامساً، سيبين اطارنا الأهداف الرامية الى ضمان الاستمرارية البشرية والبيئية - وهي مسألة بالغة الأهمية لنجاح التنمية على المدى الطويل ول مستقبل كوكبنا الذي نتقاسمه معا - أي المياه والطاقة والأمن الغذائي - وهي قضايا يجب أيضا معالجتها على المستوى العالمي. ويجب أن نضمن رعاية واثراء ثقافة كل بلد حتى تكون التنمية مترسخة بشدة ومتأصلة تاريخيا. كل هذه العناصر الخمسة، بطبيعة الحال، في اطار خطة اقتصادية كلية مساندة وفعالة وعلاقات اقتصادية مفتوحة.

وقد لا تكون هذه القائمة شاملة. وبطبيعة الحال، ستختلف من بلد الى بلد حسب آراء الحكومة والمجالس البرلمانية والمجتمع المدني. ولكنني أؤكد أنها تعالج العناصر الأساسية.

سيدي الرئيس، يجب علينا أن نتعلم من الماضي. فكيفية وضع اطار وتطبيقه لا تقل أهمية عن مضمون هذا الاطار.

الملكية مسألة هامة. يجب أن تحتل البلدان وحكوماتها مركز القيادة، وقد تعلمنا من خبرتنا أنه يجب أن يستشار الناس وأن يشركوا.

المشاركة مسألة هامة - ليس فحسب كوسيلة لتحسين الفعالية الانمائية كما نعرف من الدراسات التي أجريناها في الآونة الأخيرة، وانما أيضا باعتبارها العامل الرئيسي في الاستمرارية على المدى الطويل وفي حشد التأييد والمساندة.

يجب ألا نتوقف أبدا عن تذكير أنفسنا بأن الحكومة المعنية وشعبها هما اللذان يقرران ما يجب أن تكون عليه أولوياتهما. ويجب ألا نتوقف أبدا عن تذكير أنفسنا بأننا لا نستطيع ولا يجب أن نفرض التنمية بأمر يصدر من أعلى - أو من الخارج.

سيدي الرئيس، في مناقشاتنا في البنك يسأل كل منا الآخرين سلسلة بسيطة من الأسئلة:

ماذا لو كان بإمكان الحكومات أن تتضمن إلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتقرير الأولويات الوطنية على الأمد الطويل؟ ماذا لو كان بإمكان البلدان والجهات المانحة أن تتقدم عندئذ وتتسق مسانديتها، مع احتلال البلدان مركز القيادة، ومع توفر الملكية المحلية والمشاركة المحلية؟ ماذا لو كان بإمكان هذه الاستراتيجيات أن تتطلع إلى خمس سنوات أو عشر سنوات أو عشرين سنة قادمة حتى يمكن حقا أن تترسخ جذور التنمية وأن تنمو بحيث يصبح بالإمكان رصدها ومتابعتها على أساس مستمر؟ قد يقول البعض ان هذه الأهداف طموحة أكثر من اللازم. ومثالية أكثر من اللازم. ولكن ماذا لو قلت لكم أن ذلك يحدث بالفعل؟

في السلفادور اليوم، هناك لجنة سلام وطنية، تمخضت عنها الحرب الأهلية، تقوم بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة بوضع قائمة بالأولويات الوطنية، وذلك حتى تمتد هذه الأولويات إلى ما بعد عمر حكومة واحدة وتصبح جزءا من الاجماع الوطني بالنسبة للمستقبل. ونفس الشيء يحدث في غواتيمالا، ويجري بحثه في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية.

في غانا، عقدت الحكومة في العام الماضي منتدى اقتصاديا وطنيا في أكرا، اشترك فيه واضعو السياسات، وقادة المجتمع المدني، وأعداد كبيرة من أصحاب المصلحة. وتمخض عن هذا المنتدى اقتراحات لعمل محدد، وأهداف معينة تتعلق بتخفيض معدل التضخم، وسياسات قطاعية بشأن الزراعة والتنمية البشرية، مع أهداف تتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي.

وفي ولاية أندرا براديش الهندية، التي يسكنها ٧٠ مليون نسمة، وضع رئيس الوزراء برنامجا لعام ٢٠٢٠. برنامجا لمحو الأمية، ولتحسين امكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ولحسب الرزق، ولمنح المرأة أسباب القوة، ولتنمية المناطق المتخلفة، ولانشاء شبكات أمان. برنامجا ذا أهداف واضحة يمكن رصدها ومتابعتها بانتظام.

السلفادور، غواتيمالا، غانا، الهند، وكان بوسعي أن أضيف بلدانا أخرى حيث توجد عناصر من هذا النهج - البرازيل، موزامبيق ... هذه ليست بلدانا ارتدت الى التخطيط المركزي. وانما هي بلدان تقوم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بتصميم خرائط لطريق المستقبل - مستقبلها - تقريبا بنفس الطريقة التي يستخدمها أصحاب مؤسسات الأعمال الناجحة.

سيدي الرئيس، ان الغرور يجب ألا يدفعنا الى الظن بأننا في البنك أو في مجتمع الجهات المانحة يمكن أن نتولى رسم تلك الخرائط. ولكن بوسعنا أن نكون عاملا حافزا هاما.

ما اقترحه هو أن نخلق على مدى السنتين القادمتين منظورا جديدا في العمل مع الحكومات المهمة لوضع أطر شاملة تؤدي الى تركيز الرؤية الاستراتيجية. ونود أن نجد بلدين في كل منطقة من مناطق العالم يمكننا أن نعمل معهما على اختبار هذه الفكرة، وسوف نرفع لكم جميعا تقريرا في نهاية تلك الفترة.

يجب علينا أن نعمل مع شركائنا في مجتمع الجهات المانحة لمعرفة كيفية التعاون مع البلدان المشاركة بحيث نتمكن معا من وضع استراتيجيات منسقة، ومهام مشتركة، وأهداف مشتركة، بحيث يمكن أن نضع حدا للازدواجية التي تهدر موارد قيمة وتبعث على الاحتداد واثارة حفيظة البلدان المتعاملة معنا.

يتعين علينا داخل مؤسستنا أن نستفيد من العمل الذي بدأناه بالفعل للانتقال من نهج المشروع الواحد الى نهج ينظر الى المجموع الكلي للجهود اللازمة للتنمية القطرية، ويأخذ في الاعتبار النظرة الطويلة الأجل، ويستفسر بالنسبة لكل مشروع - كيف ينسجم هذا المشروع مع الصورة الأعم؟ كيف يمكن تصعيد هذا النهج ليغطي البلد بأكمله؟ كيف يمكن تمديده بمرور الزمن - خمس سنوات أو عشر سنوات أو عشرين سنة، بحيث لا يقتصر الأمر على أن تمتلكه البلدان ملكية كاملة، وتتم المشاركة فيه، بل يصبح قابلا للاستمرار وجزءا من استراتيجية ونسيج التنمية الشاملة في ذلك المجتمع؟

في بعض الحالات، سنمضي الى أبعد من الاستراتيجيات الوطنية وننتقل الى الاستراتيجيات الاقليمية حتى نجني على نحو أفضل منافع اقتصاد الحجم. ويجب أن نفكر أيضا في الاستراتيجيات العالمية لايجاد السلع العامة العالمية - ليس فحسب الحاجة التي نوقشت كثيرا والخاصة بايجاد بيئة

أنظف، وانما أيضا البيئة الاقتصادية العالمية، التي يشكل عدم استقرارها مصدرا رئيسيا للقلق اليوم، والمعرفة التي يزداد ادراكنا لها باعتبارها العامل الرئيسي في التنمية الناجحة.

سيدي الرئيس، ما نتحدث عنه هو نهج جديد ازاء شراكة التنمية.

انها شراكة تتصدرها حكومات وبرلمانات البلدان، وتتأثر بالمجتمع المدني في تلك البلدان، وتتضم اليها القطاعات الخاصة المحلية والدولية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. انها شراكة يمكن أن تتطلع الى أهداف قابلة للقياس، باستخدام خرائط أكثر تحديدا لرسم معالم الطريق نحو انجاز عملية التنمية. والأهم من ذلك، أنها شراكة تفرض علينا في مجتمع الجهات المانحة أن نتعلم التعاون مع بعضنا البعض، أن نتعلم كيف نحسن أداء أدوارنا كلاعبيين ضمن فريق قادرين على التخلي عن التمسك بمواقفهم. ودعوني أؤكد لكم يا سيدي الرئيس أننا في مجموعة البنك ملتزمون بمثل هذه الشراكة. وملتزمون بأن نطرح خلف ظهورنا المسائل المتعلقة بمجالات السيطرة. فليس المهم من يتولى القيادة، ومن يتبعه، ومن يكتب اسمه على مشروع ما، ومن يظل اسمه مجهولا. وانما المهم هو أن نتعاون معا لننجز العمل المطلوب.

سيدي الرئيس، في السنوات العادية وفي هذا القسم من خطابي، كان مفروضا أن أقدم تقريرا عن انجازات البنك. ولكن هذه ليست سنة عادية. وستشعر بالسعادة عندما تعلم أنني لن أذكر الميثاق الاستراتيجي ولن أحدثكم عن انجازاتنا أو التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا. فكل هذه القضايا أناقشها بانتظام مع المديرين التنفيذيين وأنا ممتنّ للغاية للمشورة والارشاد والعمل الشاق الذي يقومون به. كما أشعر بالتشجيع البالغ من المساندة التي حظيت بها من الوزراء تأييدا لبرنامج التجديد الذي ننفذه واشادة بالتحسينات التي نحققها في الفعالية الانمائية، وبطبيعة الحال سنمضي قدما في تنفيذ ذلك البرنامج. غير أنه لا يبدو من اللائق الحديث عن تنظيم منزلنا بينما القرية كلها تحترق.

واسمحوا لي فقط أن أذكر شيئين. أولا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر موظفي مجموعة البنك الدولي على العمل الخارق الذي أدوه هذا العام. إنني أشعر بالاعتزاز البالغ بهم. ولا يوجد فريق من الزملاء المخلصين المتفانين أفضل من ذلك في عالم اليوم.

وثانيا، أود أن أشكر يانينك ليندباك، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية وأكيرو ايبيدي نائب الرئيس التنفيذي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعملهما على مدى السنوات الخمس الماضية. ويسرني أيضا أن أرحب بالسيد بيتر وويك الذي سيتولى قريبا قيادة مؤسسة التمويل الدولية، والسيد موتوميشي ايكواوا الذي يقود الآن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

سيدي الرئيس، كانت العناوين هذه السنة حافلة بأنباء الأزمات المالية.

في هذه السنة، نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نتفادي حدوث الأزمات المالية في المستقبل. في هذه السنة، نركز على النظام المالي، واعداد هيكله الشركات، وبناء شبكات أمان قوية كجزء من جهود تفادي الأزمات وحلها على حد سواء. في هذه السنة، ننتبه الى أننا لا نملك كل الحلول.

دعونا لا نتوقف عند التحليل المالي. دعونا لا نتوقف عند النظام المالي. دعونا لا نتوقف عند اصلاحات القطاع المالي.

الآن أمامنا فرصة لبدء نقاش عالمي بشأن النظام - نعم - ولكن أيضا بشأن أسس عملية التنمية. الآن أمامنا فرصة لكي نظهر قدرتنا على اتخاذ نظرة أعرض وأكثر توازنا. الآن أمامنا فرصة لنذكر أن هناك أزمة صامته تلوح في الأفق.

أزمة سكان العالم التي ستضيف ٣ بلايين نسمة الى سكان هذا الكوكب على مدى الخمس والعشرين سنة القادمة. أزمة المياه العالمية التي ستؤدي الى معاناة ٢ بليون نسمة من نقص مزمّن في المياه بحلول عام ٢٠٢٥. أزمة التنمية الحضرية التي ستعني أن سكان المدن سيتضاعفون ثلاث مرات على مدى الثلاثين سنة القادمة. وأنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيعيش ثلثا سكان أفريقيا في المدن، التي لا تحقق الآن أي تقدم اقتصادي. أزمة الأمن الغذائي التي ستعني أنه سيتعين مضاعفة انتاج المواد الغذائية على مدى الثلاثين عاما القادمة.

أزمة بشرية، يا سيدي الرئيس. أزمة بشرية لن تستطيع البلدان المتقدمة أن تعزل نفسها عنها. أزمة بشرية لن تحل الا اذا عالجت القضية الأساسية المتمثلة في الاعتماد المتبادل الضروري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. أزمة بشرية لن يتم التصدي لها الا اذا شرعنا في اتباع نهج شامل ازاء التنمية وكيفية التصدي للأزمات على حد سواء - بالنظر الى العوامل المالية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والثقافية والبيئية معا.

سيدي الرئيس، ليس بوسع الفقراء انتظار نتائج مداولتنا. ليس بوسع الفقراء الانتظار حتى نناقش النظام الجديد. ليس بوسع الفقراء الانتظار حتى نتبته - بعد فوات الأوان - الى أن الأزمة البشرية تؤثر فينا جميعا.

الطفل التي يجوب شوارع بانكوك يجب أن يعود الى المدرسة. الأم التي تعيش في الأحياء الفقيرة في كلكتا يجب ألا تموت أثناء الولادة. الأب الذي يعيش في قرية في مالي يجب أن يكون قادرا على التطلع الى أبعد من اليوم.

مع انهيار الأسواق وارتفاع أعداد الفقراء، نتحمل جميعا في هذه القاعة مسؤولية مشتركة ومنتشاطر اهتماما مشتركا بتشجيع الازدهار في الأسواق النامية والناشئة. مع انهيار الأسواق وارتفاع أعداد الفقراء، نتحمل جميعا في هذه القاعة مسؤولية مشتركة عن وضع سياسات يمكنها أن تساعد هذه البلدان على الخروج من الأزمة.

في النهاية، سيدي الرئيس، سننجح معا أو سنعاني معا. اننا مدينون لأطفالنا بأن ندرك الآن أن عالمهم عالم واحد تربطه الاتصالات والتجارة، تربطه الأسواق، تربطه الأوضاع المالية، تربطه البيئة والموارد المشتركة، تربطه الآمال المشتركة.

ولو تصرفنا الآن بواقعية وبعد نظر، ولو أظهرنا الشجاعة، ولو فكرنا عالميا وخصصنا مواردنا وفقا لذلك، فبوسعنا أن نمنح أطفالنا عالما أكثر سلاما وانصافا. عالما ينخفض فيه مستوى الفقر والمعاناة. عالما يشعر فيه الأطفال في كل مكان بالأمل.

ان هذا ليس مجرد حلم - ان هذه هي مسؤوليتنا.